

واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية "دراسة حالة: البنوك الإسلامية في الأردن"

د. عبد الناصر طلب الزيود*
السيدة. تالا عارف الخشمان**
السيدة. ناديا إبراهيم الخشمان**

تاريخ وصول البحث: ٢٠١١/٥/١٥ م تاريخ قبول البحث: ٢٠١١/١٢/٢٨ م

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الأردن، بعد إزداد إهتمام منظمات الأعمال بالإتفاق على الأنشطة الاجتماعية المختلفة بجانب السعي إلى تحقيق الأرباح، و أوضحت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية تعد من أهم الأنشطة التي تمارسها، تأكيداً منها على واقعية وظيفة المال في الإسلام، و تبين من خلال الدراسة أن البنوك الإسلامية في جانب المسؤولية الاجتماعية تحتل مركزاً متقدماً بالإتفاق عليه من بين البنوك العاملة في الأردن، إلا أنها ما زالت مقصرة في عملية الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية التي تقوم بها.

Abstract

This study aims to explore the corporate social responsibility in the Islamic banks in Jordan seeing the increased consideration to such practices besides their main objective that is profits.

The study illustrates that the corporate social responsibility is a major activity of Islamic banks in Jordan since it is a dominant function of funds in Islam.

In addition, the results indicate that the CSR expenditure is one of the highest expenditures in the Islamic bank. However, Islamic banks need to pay more attention to the corporate disclose of their corporate social responsibility activities.

١٠١ مقدمة:

إزداد إهتمام منظمات الأعمال بالإتفاق على الأنشطة الاجتماعية المختلفة بعد موجة النقد التي وجهت إليها بخصوص سعيها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن لأعمالها، دون أدنى مراعاة لمتطلبات المجتمع والبيئة التي تعمل بها، وظهرت المسؤولية الاجتماعية عندما بدأت المنظمات تأخذ ضمن أهدافها تحسين ظروف العمل الداخلية من خلال تحسين معيشة العاملين لديها بشكل زيادة أجورهم وتوفير الرعاية الصحية لهم، وتطور المفهوم بشكل أكبر وأكثر وضوحاً وعمقاً عندما بدأت منظمات الأعمال بالتركيز على تحسين نوعية الحياة بشكل عام، وتوفير الاستقرار الإجتماعي، وزيادة التكافل الإجتماعي.

والمصارف الإسلامية بوصفها منظمات أعمال ليست بمنئى عن تلك التطورات وبخاصة أن ما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف أنها اجتماعية في المقام الأول تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي، ليست فقط من حيث قيامها بجمع أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، ولكن في كيفية توزيع عائد الأموال المستثمرة بعدالة^(١). وغالباً ما تتم ممارسة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية من خلال استراتيجيات البنك وسياساته، فالنظر إلى

* أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والعلوم المالية، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية.

** باحثة في المصارف الإسلامية.

** باحثة في المصارف الإسلامية.

التمية الاقتصادية منفصلة عن التنمية الاجتماعية لا تستقيم في المصارف الإسلامية، لأن هدفها هو تعظيم العائد الإجتماعي للاستثمار، وليس العائد المباشر للاستثمار.

والمسؤولية الاجتماعية تعد أحد أهم مجالات أنشطة البنوك الإسلامية، إذ إنها القنوات التي تؤدي من خلالها البنوك الإسلامية واجبها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة، والإسهام في نشر العدالة حيث تستخدم عدة قنوات للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية كالترع والقرض الحسن وتمويل الحرف الصغيرة والمتوسطة، وتمويل الخدمات الصحية والتعليمية، والمحافظة على البيئة، ودعم الهيئات الخيرية والدينية، وإدارة أموال الزكاة جمعاً وتوزيعها.

ونجد معنى السؤولية الاجتماعية جلياً في الإسلام من خلال الواقعية في نظرته إلى المال، حيث المال من مقومات الحياة الإنسانية، وما به صلاحيتها، ولذلك جعل المحافظة عليه من مقاصد التشريع الأساسية فهو وسيله إلى الخير والبر ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [٩٢: آل عمران]، ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [١٧٧: البقرة]، وبهذه النظرة الواقعية سمي خيراً ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [٨: العاديات].

ولكي يغري الإسلام الفرد بتأدية وظيفة المال من الإنفاق في وجوه البر والصالح العام والخاص، ومن تشميره وتميمته خشية أن يفنى أو لا يفي، جعله مستخفاً عن الله تعالى فيه، لأن المال مال الله تعالى بحكم الخلق والإنشاء، والخلافة الإنسانية في المال هي مصدر الإلتزامات الإيجابية والسلبية التي فرضها الإسلام على حائز المال نهوضاً بأعبائها، وأمثالاً لما صدر عن المستخلف من أوامر ونواه.

فإذا كانت الملكية تقيد بالظن والشح، فإن الوكالة والنيابة تكون من أمر الإنفاق ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْفِينَ فِيهِ﴾ [٧: الحديد].

فالإنفاق والتثمير وظيفية اجتماعية جعلها الإسلام تكليفاً شرعياً، بل جعل وجوب الإنفاق من مقتضى الإيمان بالله ورسوله ومما يؤكد وظيفة المال الاجتماعية أمران^(٢):

الأول: أن تضييعه في غير مصلحة محرم، فاستعمال حق الملكية مقيد بالوجوه التي رسمها الشارع الحكيم. لذلك كان مكافئاً بتثمير المال على اعتبار أن عدم ذلك يعد من إضاعة المال، أما انفاقه في وجوه البر العامة فليس الغرض منه مقصوراً على الزكاة بوصفها حقاً يصرف في مصارفه المعروفة، بل تقرر حق الجماعة في مال الفرد بما يسد الضرر وما يدفع الحاجة.

الثاني: إن النيابة والخلافة في التصرف في المال إنما تصح إذا كان النائب أو المستخلف ذا أهلية كاملة؛ لأن فاقدها أو من نقصت عنده لن يكون في وسعة أداء وظيفته من التنمية والتثمير والأنفاق، فالسفيه مثلاً فقد أهليته في تثمير مال الجماعة، أي أنه أخل بالوظيفة الاجتماعية، فمال الجماعة يتأثر بما ينال مال الفرد بسبب السفه في النفقة أو سوء الاستغلال.

وبشكل عام يقول الدكتور فتحي الدريني أن الأمتناع عن أداء وظيفة المال الاجتماعية تعسف في استعمال الحق. إن نجاح البنوك الإسلامية في أداء وظيفتها حسب نظرة الإسلام الواقعية للمال من أجل دعم التنمية والتثمير ولتتحمّل مسؤوليتها الاجتماعية يتطلب تلبية مجموعة من الشروط، هي^(٣):

- ضرورة الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية قولاً وعملاً، شكلاً ومضموناً لالتزامه بمبادئ الإسلام في تكوين رأسماله، وفي انتقائه للعاملين به، وتنظيماته ولوائحه، وفي طريقة تعيبتها لموارده، وفي طريقة وأساليب توظيفه لأمواله.
- التحري الدقيق في اختيار قيادات البنك بما يضمن أن تكون هذه القيادات نماذج حيه للشخصية المسلمة الواعية.
- الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة البنك الإسلامي لدى كل العاملين في البنك من الإدارة العليا إلى أدنى مستوى تنفيذي.

- التقويم المستمر للأداء والنتائج.
 - الاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لتأكيد الإثبات العملي لدور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية وللتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالية في إحداث هذه التنمية والإسراع بها.
- ومن خلال الاطلاع على واقع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية في الأردن، يتضح مدى التوسع الملموس في تنفيذ المشاريع الاجتماعية، فضلاً عن التنوع الكبير في هذه المشاريع حيث تمكنت تلك المصارف من تحقيق تميز واضح في تبني برامج اجتماعية فاعلة ومؤثرة، استطاعت إحداث تغيير واضح على الفئة الاجتماعية المستهدفة.
- وفي هذا الجانب أشارت الطاهر (٢٠٠٩)، بأنه ومع التنوع الواسع للمبادرات الموشحة بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في الأردن، إلا أن هذه المبادرات تأخذ الطابع الموسمي، حيث تنفذ برامجها وتزداد وتيرتها بوضوح في شهر رمضان، بينما تقل أو تنعدم في بقية أشهر السنة، مما يعني أن المسؤولية الاجتماعية ينقصها عنصر الإستدامة والانتظام والتخطيط في تحقيقها لأهدافها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف الإسلامية في الأردن^(٤).

٢.١ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بأن البنوك الإسلامية في الأردن كالبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي تكاد تكون مقلة في نشر أخبارها على صعيد المشاريع الاجتماعية التي تتبناها، كما أن مناقشة المسؤولية الاجتماعية من منطلق إسلامي لم يأخذ حظه الوافر من التأصيل والدراسة؛ لذا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: ما واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية في الأردن؟

٣.١ أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولاً: ما واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية في الأردن؟

وبينثقل عن السؤال الرئيس السؤال الآتي:

٢ ما واقع القرض الحسن، التبرعات، برنامج تمويل الحرفيين، صندوق التمويل التبادلي، مؤسسات الخدمات الاجتماعية، تدريب الطلبة، وحماية البيئة لدى البنك الإسلامي الأردني في الأردن؟

٣ ما واقع القرض الحسن، التبرعات، برنامج تمويل الحرفيين، صندوق التمويل التبادلي، مؤسسات الخدمات الاجتماعية، تدريب الطلبة، وحماية البيئة لدى البنك العربي الإسلامي الدولي في الأردن؟

٤.١ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

٢ صياغة إطار نظري يشتمل على تغطية مفاهيمية لواقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية.

٣ التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية في الأردن.

٥.١ أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على موضوع هام، ألا وهو المسؤولية الاجتماعية، والذي يعتبر أحد أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات الإنسانية المتقدمة إلى تحقيقها، فالبنوك عامة والبنوك الإسلامية خاصة تمثل دوراً مهماً وفاعلاً في

تنمية المجتمعات في مجالات ومحاور عديدة، وكون المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم مجالات أنشطة البنوك الإسلامية إذ إنها الجسر الذي تؤدي من خلاله البنوك الإسلامية واجبتها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة.

من جانب آخر تبرز أهمية الدراسة في بيان أهمية الدور الذي تمثله البنوك الإسلامية، حيث تقوم بتفعيل برامج الإفراض، التي تعد علاجاً ناجحاً لكثير من المشاكل الاجتماعية، خاصة ما يتعلق بمكافحة الفقر ومساعدة المحتاجين وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيجاد بيئة عادلة يقل فيها الاكتناز والاحتكار وتضيق فيها الهوة بين الميسورين والمعسرين.

٦.١ حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة بالوقوف على واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية على النحو الآتي:
أولاً: **الحدود المكانية:** وتشمل الأماكن التي تشغلها البنوك الإسلامية في الأردن وهي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي.
ثانياً: **الحدود الزمنية:** وتشمل الفترة الزمنية التي طبقت من خلالها الدراسة وتم أخذ المعلومات الخاصة بالبنوك من الموظفين، خلال السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩.

٧.١ مصطلحات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة تعريفات للمصطلحات الآتية:
المسؤولية الاجتماعية: هي التزام من قبل منظمات الأعمال بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المترابطة بها والمتأثرة بنشاطها سواء بداخلها أو خارجها.
وأشار الشرع (٢٠٠٢) إلى المسؤولية الاجتماعية بأنها (الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية، للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل).
البنوك الإسلامية: وتعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وإعطاء وباجتتاب أي عمل مخالف لأحكام الإسلام^(٥).

٨.١ الدراسات السابقة:

تكونت الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية من الدراسات العربية والدراسات الأجنبية كما يأتي:

١.٣.٢ : الدراسات العربية:

(١) أجرى فنيير (٢٠٠٩) دراسة في ليبيا بعنوان: "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية" هدفت إلى الكشف عن أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك الإسلامية في ليبيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وأظهرت أبرز النتائج بأن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات منح القروض و التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الإسلامية في ليبيا له أثر إيجابي يعود على البنوك الإسلامية، إلا أن النتائج أظهرت وجود قصور في الإفصاح عن القوائم المالية، ومن ثمّ تدني دور البنوك الليبية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية^(١).

(٢) وأجرى النحوي (٢٠٠٨) دراسة في إفريقيا بعنوان: "دور البنوك الإسلامية الإفريقية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية"، هدفت إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، واتخذت الدراسة عدداً من البنوك الإسلامية عينة لها لتطبيق الدراسة الميدانية عليها، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، حيث أشارت أبرز نتائج الدراسة إلى أن ٣٣% من البنوك الإسلامية لديها سياسة لإدارة أموال الزكاة نيابة عن العملاء، كما وأشارت إلى أن ٥٩% منها لديها برامج للقرض الحسن لأغراض اجتماعية، وأشارت أيضاً إلى أن ٥٢% من البنوك الإسلامية الإفريقية لديها اهتمام بقضايا البيئة غير أن ٣٨% فقط لديها برامج في هذا المجال، في حين أشارت الدراسة إلى أن ٣١% من البنوك الإسلامية الإفريقية لديها آليات لتوزيع زكاة العملاء، و٦٦% لديها أهداف اجتماعية في هذا المجال و٥٥% منها تركت أثراً اجتماعياً لأنشطتها التنموية، وبذلك أشارت الدراسة إلى درجة متوسطة لدور البنوك الإسلامية الإفريقية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية^(٧).

(٣) كما وأجرت شاهين (٢٠٠٨)، دراسة في الأردن بعنوان "تدقيق عمليات المراجعة (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية)"، هدفت إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه الجهات الرقابية المختلفة سواء داخلية أو خارجية والمتمثلة في "المدقق الداخلي، ودائرة التدقيق والتفتيش الداخلي، وإدارة المصرف، والبنك المركزي، وهيئة الرقابة الشرعية"، في العمل على زيادة كفاءة عمليات تمويل المراجعة في المصارف الإسلامية الأردنية، وبيان مستوى الآثار الاجتماعية لأنشطتها التنموية، وأظهرت أبرز نتائج الدراسة بأن الدور الذي تلعبه الجهات الرقابية المختلفة كان متواضعاً، ومن ثم تركت أثراً اجتماعياً متواضعاً لأنشطتها التنموية^(٨).

(٤) في حين أجرى عبد الله (٢٠٠٧) دراسة في اليمن بعنوان أحكام الصرف دراسة تطبيقية في البنوك الإسلامية ومؤسسات الصرافة"، هدفت إلى بيان أحكام الصرف في البنوك الإسلامية ومؤسسات الصرافة، وإظهار مدى مسؤوليتها الاجتماعية في ذلك، وتكونت عينة الدراسة من البنوك والمصارف الإسلامية في اليمن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وجاءت أبرز النتائج مظهره غياب تطبيق كثير من أحكام الشريعة الإسلامية في عمليات الصرف لدى البنوك ومؤسسات الصرافة، كما وأظهرت ضعف فهم العاملين في مجال الصرافة لكثير من المصطلحات والأحكام الضرورية في هذه المهنة، بالإضافة إلى أن تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية كان متواضعاً^(٩).

٢.٣.٢ الدراسات باللغة الإنجليزية:

(١) أجرى Al-Khater & Naser (٢٠٠٣)، دراسة في قطر بعنوان "تصور المستخدمين حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساءلة القانونية: دراسة حالة للاقتصاد الناشئ" في قطر، هدفت إلى دراسة تصور مستخدمي معلومات الشركات حول مفهوم عملية المساءلة القانونية، وإمكانية توسيع نطاق التقرير السنوي الحالي للشركات في قطر لتشمل معلومات المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق أغراض الدراسة، وجهت دعوة إلى أربع مجموعات من المستخدمين للمشاركة في هذه الدراسة، حيث أشارت النتائج إلى أن معظم المشاركين في الدراسة يريدون أن يروا معلومات مكشوفة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، سواء في قسم منفصل أو كجزء من بيان مجلس الإدارة في التقرير السنوي، مما يدل على عدم التزام المؤسسات الإسلامية في نشر وإعلان بيانات عن مستوى مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي^(١٠).

(٢) وأجرى Abul-Hassan (٢٠١٠)، دراسة في أندونيسيا بعنوان "الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة

حالة للبنوك الإسلامية"، هدفت إلى الكشف عن وجود أي تعارض بين الأنشطة الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، ومؤشر الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي تم تطويره استناداً إلى إطار عمل الأخلاق الإسلامية، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بتحليل محتوى تقارير سنوية لسبعة مصارف إسلامية في العاصمة الأندونيسية جاكارتا لقياس حجم الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث أشارت نتائج الدراسة إجمالاً إلى أن واحداً من أصل سبعة مصارف إسلامية كانت فوق المتوسط فيما يتعلق بالكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما أن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات لم تكن مصدر قلق كبير لمعظم البنوك الإسلامية.

كما أشارت النتائج إلى أهمية المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ وذلك لتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، و لتعزيز صورة البنوك الإسلامية و سمعتها على الصعيد العالمي، ولكي تبقى قادرة على المنافسة^(١١).

٣) في حين أجرى Dusuki & Dar (٢٠٠٤)، دراسة في ماليزيا بعنوان "تصورات أصحاب المصالح في المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: دراسة حالة للاقتصاد الماليزي"، هدفت إلى استكشاف التصورات المختلفة لأصحاب المصلحة في المصارف الإسلامية في ماليزيا بخصوص المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، وتكونت عينة الدراسة من ٥٠٠ موظف، ولتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بإجراء استطلاع وجمع البيانات المتعلقة بالموضوع من أصحاب المصالح في البنك الإسلامي الماليزي ببرهاد (BIMB)، و بنك معاملات ماليزيا (BMMB)، حيث أشارت النتائج إلى ارتفاع مستوى تحقيق البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية^(١٢).

٢. الإطار النظري:

تحقيق الهدف من الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، هي: المبحث الأول ويشمل المسؤولية الاجتماعية، المبحث الثاني و يتناول البنوك الإسلامية، من خلال التركيز على البنوك الإسلامية في الأردن، وواقع المسؤولية الاجتماعية لديها، والمبحث الثالث ويتناول من خلال الدراسة التطبيقية واقع المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامية الأردنية.

١.٢ المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية:

١.١.٢ نشأة المسؤولية الاجتماعية:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بشكل واضح في منتصف التسعينات من القرن العشرين، و منذ ذلك التاريخ وهي تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية، ويرجع غالبية الباحثين إلى أن المسؤولية الاجتماعية قد برزت نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي وخصوصاً بعد تنامي ظاهرة الفقر نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة العالمية^(١٣).

حيث أورد داوود (٢٠٠٥) عن "Sheldon"، بأن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع، كما وأوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام ١٩٧٢ تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والإسهام في التنمية الاجتماعية، والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد^(١٤).

ومع استجابة منظمات الأعمال لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضيضي على هذه الأفكار سمة الإلزام، للتأكيد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختيارياً أمام المؤسسات، وإنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار، وعليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين وجمعية المحاسبين الأمريكية ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال^(١٥).

وكانت هذه الاتجاهات هي المنطلق الأساس لنشر الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي والمحاسبي في بقية دول العالم فقد طالب مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز، منظمات الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي، أما في فرنسا فقد نادى الجمعيات المحاسبية المهنية بضرورة إلزام المنظمات المهنية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الالتزام الاجتماعي عندها.

٢.١.٢ مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوماً متغيراً ودائماً التطور وهو مرتبط بشكل عضوي بالتنمية المستدامة، حيث يوجب على الشركات بجانب البحث عن الثروة والربح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية والمحاسبة، ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين والعمال، ومحاربة الفساد، والمنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات الشركات الإسهام في الأعمال الخيرية لتشمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارتها العليا ومجالس إدارتها، من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وتحرص بعض الشركات الكبرى على إصدار ونشر تقرير عن التزامها وتنفيذها لمسؤولياتها الاجتماعية يترافق مع إصدار تقريرها السنوي^(١٦).

ويحتم مبدأ المسؤولية الاجتماعية على الشركات احترام حقوق الإنسان في جميع المجالات بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والبيئة، كما يحتم عليها أيضاً السعي لدعم المنظمات العاملة في هذا المجال، وهنا يجب أن نفرق بين دعم العمل الخيري ودعم الأهداف التنموية التي تسعى لتحقيقها منظمات المجتمع المدني، فالعمل الخيري رغم أهميته في رفع المعاناة عن بعض الفئات الاجتماعية لا يحقق التنمية المستدامة^(١٧).

ويقدر ما يحقق تطبيق المسؤولية الاجتماعية من فائدة للمنظمات والمجتمعات عموماً، فهي تفيد الشركات والبنوك وتزيد من أرباحها في الوقت نفسه، وهنا لا بد من الإشارة إلى أمرين مهمين، وهما: أن بعض الشركات والبنوك تهدف من إعلانها عن التزامها بالمسؤولية الاجتماعية ودعمها لمنظمات المجتمع المدني إلى تحسين صورتها في المجتمع، ودفعه للتغاضي عن الأضرار التي تسببها في البيئة، أو التغاضي عن تعاملاتها غير السوية أو استغلالها لموظفيها وغير ذلك^(١٨).

كما أن قيام الشركات والبنوك بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية، والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفقاً لما خطط له مسبقاً، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي^(١٩).

وحتى الآن لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال المسؤولية الاجتماعية في جوهرها أدبية ومعنوية، أي إنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية^(٢٠).

ويعرفها فنيير (٢٠٠٩) بأنها التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق الإسهام بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.

وأورد فهمي (٢٠٠٦) عن مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة تعريفاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بأنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم و المجتمع ككل.

وفي النهاية يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات طريقة عمل المؤسسة، والتي من خلالها تدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية و الاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة أو البنك أو المؤسسة والعمليات والأنشطة داخل الشركة بشفافية ومحاسبة، ليتم تطبيق أحسن الممارسات، وتستخدم هذه المشاريع لتسويق وتحسين صورة الشركة من خلال إضفاء الصبغة الأخلاقية عليها، وزيادة مصداقيتها، مما يؤدي إلى زيادة أرباحها. وكخطوة هامة ومنظمة أصبحت بعض المؤسسات الملتزمة أخلاقياً واجتماعياً تتقيد بإعداد التقارير، والتي تبرز التزامها بالمسؤولية الاجتماعية حسب المواصفات العالمية.

٣.١.٢ أهمية المسؤولية الاجتماعية:

إن الاهتمام بالخدمات الاجتماعية يعد واجبا أخلاقياً، كما أنه أيضاً أحد وسائل تحسين الإنتاجية وتعظيم الأرباح، فقد دلت الأبحاث العلمية أن البنوك الأكثر إرهافاً في حساسيتها لبيئتها الاجتماعية استطاعت أن تكون أكثر ربحية في الأجل الطويل، ومسؤولية البنوك الإسلامية في هذا المجال أكبر^(٢١).

ويمكن للمنظمات التي تأخذ بمبدأ المسؤولية الاجتماعية تحقيق العديد من المزايا والتي تبرز في الأمور الآتية:

- تعزيز وتحسين صورة المنظمة لدى المجتمع.
- إعتداد درجة نمو الأعمال على مستوى مسئوليتها الاجتماعية.
- مساعدة المنظمة في الحد من قيام الجهات الرسمية بفرض القوانين والأنظمة التي تتعكس بشكل تكلفه إضافية عليها.
- تحقيق فائدة للعاملين في المنظمة وكذلك للمجتمع الذي تعمل به.
- نوعية الحياة بشكل عام ستكون أفضل عند الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات.

وعليه أصبحت المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية ضرورة اقتصادية إلى جانب كونها ضرورة إنسانية تملئها المسؤولية الأدبية لأي كيان يعيش في بلد من البلاد، وهي من هذه الزاوية تجمع بين الحسنيين الريح المادي وتحمل مسؤولية المجتمع ابتغاء مرضاة الله ﷻ كما أن للمجتمع العالمي هموماً مشتركة تحتاج إلى مساهمة المصارف فاعلة في التعامل معها والمشاركة في حلها مثل مشكلات البطالة والتعامل مع الثورة المعلوماتية المتجددة وبعض المشكلات البيئية كالتلوث والتغير المناخي وغيرها من القضايا العالمية، إلى جانب القضايا المحلية التي تهم كل مجتمع بذاته، كقضايا الأمية في بعض المجتمعات وتخلف الوعي الصحي وغيرها، فماذا لو عملت المصارف المحلية مثلاً على دعم مشروعات علمية، أو تنظيم برامج تدريبية في التنقيف البيئي أو المعلوماتية يقوم عليها مشروع مدعوم علمياً وفكرياً وتربوياً وإدارياً، وطرح الإعلام لها إما عن طريق الإعلام بروافده المختلفة وإما عن طريق المؤسسات التعليمية والثقافية الحكومية، بحيث يغطي عُد هذه البرامج تكلفتها الفعلية ويزيد هامشاً في الريح، ليكون تشجيعاً للشركة على مواصلة مسئوليتها الاجتماعية، إلى جانب المردود الاقتصادي الكبير المتمثل في الدعاية لهذه البنوك^(٢٢).

٢.٢ المبحث الثاني: البنوك الإسلامية:

١.٢.٢ نشأة البنوك الإسلامية:

جاءت أول محاولة لإنشاء بنك إسلامي عام ١٩٦٣، حيث تم إنشاء ما يسمى "بنوك الادخار المحلية"، التي أقيمت بمدينة ميت غمر في مصر، حيث كان مؤسسها الدكتور أحمد النجار، رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات^(٢٣).

وبدأت هذه التجربة انطلاقاً من مفهوم اللابروية وليس من مفهوم تطبيق الاقتصاد الإسلامي، وربما كان مرجع ذلك هو أن الظروف السياسية وقتها لم تكن تسمح بإطلاق هذه الأسماء، ويقدر ما كانت تلك التجربة رائدة بقدر ما أثبتت نجاعها، وتم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، حيث يعدّ أول بنك ينص على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً وإعطاء، وكانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى، إلا أن الكثيرين يعترضون على هذا الوصف ويفضلونه لبنك دبي الإسلامي الذي أنشئ في عام ١٩٧٥ على أسس مصرفية تجارية، إذ يعتبرونه أول بنك إسلامي^(٢٤).

وجاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء البنوك الإسلامية التي تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بمدينة جدة السعودية عام ١٩٧٢، حيث ورد النص بضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، وتم إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، والتي وقعت عليه وزارات مالية الدول الإسلامية عام ١٩٧٤، وياشر البنك الإسلامي للتنمية نشاطه عام ١٩٧٧ بجدة، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد من النواحي المصرفية^(٢٥).

وتوالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل إلى ٣٠٠ مصرف ومؤسسة مالية منتشرة في أكثر من ٩٠ دولة من دول العالم، وذلك بناءً على التقرير الصادر عن المجلس العام للبنوك الإسلامية عام ٢٠٠٤م^(٢٦).

٢.٢.٢ البنوك الإسلامية:

وجد العديد من الكتاب صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي، فقد جاءت معظم المفاهيم معرفةً للأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات.

فقد أوردت المالقي (٢٠٠٠) عن اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة بأن البنوك الإسلامية هي تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وإعطاء.

ويعرفها البعض بأنها مؤسسات مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل تعاليم الإسلام^(٢٧). كما تعرف بأنها مؤسسات تقوم بجذب رأس المال غير المستثمر لاستثماره، ومنح صاحبه ربحاً عن طريق أعمال التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقية على جميع المساهمين فيها^(٢٨).

وباعتبارها وسيطاً بين صاحب المال والمستثمر ليحصل كل منهما على حقه في نماء هذا المال فإن البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بقيمتها الأخلاقية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وبالإضافة إلى كونها أجهزة تنمية اجتماعية، فهي مؤسسات مالية تقوم بما تقوم به البنوك التجارية من وظائف ومعاملات وهي أيضاً مؤسسات تنمية لأنها تهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته^(٢٩).

ويعرف النجار (١٩٩٣: ١٦٤) البنوك الإسلامية بأنها: كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم،

ومال يبحث عن ربح حلال، لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنتقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق، ومن التصور إلى الواقع المحسوس.

وبناء على ماسبق يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) والعمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وفق أحكام الشريعة الإسلامية وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وتحقيق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع.

٣.٢.٢ أهمية البنوك الإسلامية:

يعتقد الكثير من المختصين أن المصارف الإسلامية تتميز بضرورة قيامها بدور اجتماعي، وهو ما يميزها عن البنوك التقليدية، وذلك لأنها تنطلق من المفهوم الإسلامي للتنمية ووظيفة المال في الإسلام، حيث إن البشر جميعاً مستخفون فيه، وهو وسيلتهم إلى تحقيق مجتمعهم الإسلامي المتميز، ولذلك فإن على البنوك الإسلامية مسؤولية كبرى في تحقيق التنمية الاجتماعية بالنسبة للمساهمين والمتعاملين مع المصارف الإسلامية و العاملين فيها^(٣٠).

وتتمثل أهمية البنوك الإسلامية من خلال ما تقوم به من دور حيوي في المجتمعات، وذلك من خلال إهتمامها بالبعد الخيري أو المسؤولية الخيرية الإنسانية والتي تمثل مسؤولية إختيارية من الصعب الحكم عليها أو التحقق منها، وهذا الجانب يشكل جزءاً مهماً من دور المنظمات الذي يجب أن تلعبه تجاه المجتمعات التي تعمل فيها، لأن هذا البعد يرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام، ويرتبط بمساهمة المصارف الإسلامية في حل مشاكل المجتمع بوصفها جزءاً منه، لذلك يتوجب عليها أن تشارك المجتمع في مناسباته وحل مشكلات الفقر والبطالة، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، والمحافظة على البيئة.

ويبرز دور البنوك الإسلامية في الجانب الاجتماعي من خلال التزامها بالأفترضات الآتية:

أولاً: التزام البنوك الإسلامية بالمبادئ الإسلامية التي تعتبر أن المال وسيلة المجتمع إلى تحقيق أهدافه وليس المال هدفاً في حد ذاته، ومن هنا، فإن الفارق بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية كبير من وجهة النظر الاجتماعية، ففي الاقتصاد الإسلامي يكون للمال دور اجتماعي يعمل على تحقيقه، وتكون البنوك هي القطاع الذي يقوم بتحقيق هذا الهدف، وهذا لا ينفي أن البنوك الإسلامية تحقق أرباحاً متميزة لا تقل عن الأرباح التي تحققها البنوك التقليدية، ولكن هذه الأرباح لا تغفل العائد الاجتماعي الذي يتحقق للمجتمع ككل، وبذلك يكون ما تحققه من أرباح صافية اقتصادية واجتماعية أكبر منه في حالة البنوك التي تحقق الأرباح الاقتصادية فقط على حساب كثير من الأهداف الاجتماعية^(٣١).

ثانياً: إن عمل البنوك الإسلامية يلفت الأنظار إلى أهمية الوظيفة الاجتماعية للأموال واستخداماتها، حيث ركزت في تصميم أنظمتها على تضمين البعد الاجتماعي والإنساني للمعاملات المالية الاستثمارية والمصرفية من خلال أجهزة الزكاة والقرض الحسن والعديد من أنظمة التكافل الاجتماعي والإنساني، وألقت بثقلها في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والحرفية، وخلقت فرص عمل كبيرة وساعدت في أعمال التدريب وإكساب المهارات في العمل المصرفي، فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع من خلال وضع المال في مساره الإسلامي السليم^(٣٢).

ثالثاً: كما أن التزام البنوك الإسلامية بأسس وأركان الاقتصاد الإسلامي، يبرز البعد الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة والتوازن في المجتمع الإنساني ويربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة،

وتحديد المعوقات التي تحد من قدرتها على لعب هذا الدور المهم، والبحث عن الحلول العملية الممكنة للتغلب على الكثير من المعوقات^(٣٣).

رابعاً: وتتبع أهمية البنوك الإسلامية في قيامها بدور الشريك لا دور الوسيط، والفرق بين الدورين بيّن واضح؛ حيث أن الشريك يتحمل مسؤولية كاملة في دراسة المشروعات وإدارتها والسهر عليها ورعايتها والعمل على إنجاحها؛ لأن نجاحه هو يتوقف على نجاح تلك المشروعات، كما وأن التضامن الذي يقوم عليه عقد المشاركة يجعل البنك الإسلامي يهتم بالناحية الأخلاقية والكفاءة المهنية لدى شريكه أكثر مما يبحث في مقدرته المالية، فهو يستطيع أن يقدم ماله لمن يثق في كفاءته ولو كان فقيراً، وإن عقد المشاركة يجسد عملياً دخول العنصر الأخلاقي في الاقتصاد والمعاملات^(٣٤).

خامساً: وتبرز أهمية البنوك الإسلامية من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية في إحداث التنمية وتفعيلها والإسراع بها بالطرق الآتية:

٤ **تفعيل القرض الحسن:** يعد القرض الحسن أحد أهم وسائل تفعيل المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، وقد بدأ الحديث في الآونة الأخيرة عن فكرة صناديق القرض الحسن الذي يعد أحد أهم وسائل البنوك الإسلامية لأداء وظيفتها الاجتماعية، مع اختلاف الخبراء بشأن هذه الصناديق بين مؤيد ومعارض، فالمؤيد أكد وجود فجوة في القطاع المالي الإسلامي في عدد من البلاد الإسلامية، وإن التصدي لها إنما يكون بتفعيل القرض الحسن؛ حيث إنه أصبح ضرورياً للحفاظ على الاستقرار المالي للجميع، وليس مجرد وسيلة للدعم والإغاثة، كما ونبه الجانب المؤيد إلى أن القرض كي يؤدي وظيفته يجب أن يوجه إلى الجهات الأكثر حاجة، وليس إلى المؤسسات المالية، كما واقترح أن تكون الجمعيات الخيرية هي المقترض من أصحاب المال، وأن تضمن السداد على أن تستثمر المال، ثم تصدق بريعه أو إقرضه للمحتاجين، أما البنوك فبإمكانها أن تضرب بسهم في تعزيز هذه الآلية، من خلال تقديم تسهيلات قصيرة الأجل للجمعيات الخيرية، ويتولى صندوق الفقر ضمان هذه القروض، ومن ثم فإن تطبيق هذه الآلية يقلل حجم المديونية، ويعزز الطلب والتوظيف الذي يقود للنمو والرخاء الاقتصادي^(٣٥).

وقد يكون المقترضون عملاء البنك أو المساهمون، وهذا ليس أشكالا فالمقترضون قد يكونون من هؤلاء أو أولئك أو غيرهم، فالمهم هو تكاتف المجتمع، وأن تتحمل المؤسسات المالية الإسلامية مسؤوليتها في هذا المجال.

وأشار المغربي (١٩٩٦) إلى أن برامج الإقراض وبرامج الإحسان تعد علاجا ناجعا لكثير من المشاكل الاجتماعية، خاصة ما يتعلق بمكافحة الفقر ومساعدة المحتاجين وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وإيجاد بيئة عادلة يقل فيها الاكتناز والاحتكار، وتضيق فيها الهوة بين الميسورين والمعسرين.

٥ **المشاركة في حماية البيئة:** وتشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي التي تؤدي إلى حماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة كمنع التدخين داخل مباني البنك، وعدم تمويل منتجات التبغ والسجائر، وتخفيض استخدام الورق بالاعتماد على البريد الإلكتروني، وعدم تمويل السيارات العتيقة بسبب تأثيرها على البيئة^(٣٦).

٦ **الخدمات الاجتماعية:** وتتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع، مشتملة بذلك على التبرعات ودعم المؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية والمساهمة في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي وتدريب الطلبة ومشاريع التوعية الاجتماعية، بالإضافة إلى صندوق التأمين التبادلي^(٣٧).

٤.٢.٢ نبذة عن البنوك الإسلامية الأردنية:

كانت بداية إنشاء البنوك الإسلامية في الأردن عام ١٩٧٨ من خلال البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ثم

تلاه البنك العربي الإسلامي الدولي عام ١٩٩٧ وبنك الأردن دبي الإسلامي عام ٢٠١٠ ومصرف الراجحي عام ٢٠١١. بالإضافة إلى وجود بعض النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك غير الإسلامية، كما هو الحال لدى البنك الأردني الكويتي. وفيما يأتي سوف نتطرق للبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي دون غيرهما لوجود بيانات خاصة بهما.

١.٤.٢.٢. البنك الإسلامي الأردني:

تأسس بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ في العاصمة الأردنية عمان، حيث بلغ عدد موظفي البنك الإسلامي الأردني (١٦٥٦) موظفاً. ويعد هذا إسهاماً إجتماعياً بشكل خلق فرص عمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة على المستوى الوطني.

أهداف البنك الإسلامي الأردني:

١. الالتزام بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع جميع أفراد المجتمع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢. الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وموظفين وغيرهم.
٣. السعي إلى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية.
٤. التطلع لبلوغ ثقة الجميع في الخدمات المقدمة، والتي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار الشريعة الإسلامية.

٢.٤.٢.٢. دور البنك الإسلامي الأردني في تحقيق المسؤولية الاجتماعية:

قبل بيان دور البنوك الإسلامية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لا بد من الإشارة إلى دور البنوك الأردنية بشكل عام في المسؤولية الاجتماعية، حيث أظهرت دراسة حديثة أعدتها الدكتورة مي الطاهر في منتصف عام ٢٠١١ حول ممارسة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الأردنية، أن البنك الإسلامي الأردني يحتل مكانة متقدمة بين البنوك الأردنية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، وتشير الدراسة أن البنك الأهلي الأردني سجل النسبة الأعلى من المبادرات الاجتماعية حيث قام وحده بتنفيذ ٢٥% من مشاريع المسؤولية الاجتماعية وتلاه بنك الأردن الذي تبنى ٢٠% من المشاريع ثم البنك الإسلامي الأردني بواقع ١٧%، وجاءت بقية البنوك على النحو الآتي: البنك العربي ٩% من المبادرات، تلاه كيبانك بنك بواقع ٨%، ثم البنك العربي الإسلامي الدولي ٦%، ثم بنك الأسكان للتجارة والتمويل وبنك سوسيته جنرال - الأردن بواقع ٥% بكل منها، تلاهما كل من بنك المؤسسة العربية المصرفية والبنك الاستثماري بواقع ٢% لكل منهما^(٣٨).

نلاحظ من النتائج السابقة أن البنوك الإسلامية في الأردن تقوم بدور بارز في مشاريع المسؤولية الاجتماعية في الأردن بواقع ٢٣% من إجمالي المبادرات التي تقوم بها إجمالي البنوك العامة في الأردن وعددها ١٦ بنكاً، وهي نسبة مرتفعة إذا ما علمنا بأن البنك الإسلامي والبنك العربي الإسلامي قاما بها مقابل ٧٧% مما قام به أربعة عشر بنكاً آخر.

أهم الجوانب التي يظهر فيها دور البنك الإسلامي الأردني في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ما يأتي:

١. **المؤتمرات والندوات:** حرص البنك الإسلامي الأردني على المشاركة في فعاليات المؤتمرات والندوات وتنظيمها.
٢. **البحث العلمي والتدريب المهني:** يتمثل دور البنك الإسلامي الأردني في أنشطة البحث العلمي والتدريب المهني من خلال نفقات مباشرة لمعهد تدريب البنك، والإسهام في نفقات دراسة وتدريب الموظفين، فضلاً عن رعاية مؤتمرات علمية ومؤسسات تعليمية.
٣. **التبرعات:** لقد أسهم البنك الإسلامي الأردني في تقديم التبرعات لأنشطة وفعاليات مختلفة، ومن بين هذه الفعاليات: الصندوق الأردني للتنمية البشرية، وصندوق الملك عبد الله، وجيوب الفقير، وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام، وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم، وحفلات الزفاف الجماعي التي تنظمها جمعية العفاف الخيرية، والهيئة الخيرية الهاشمية.

٤ **القرض الحسن:** تتمثل القروض الحسنة المقدمة من قبل البنك الإسلامي الأردني لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج.

٥ **تمويل المهنيين والحرفيين :** يتمثل دور البنك الإسلامي الأردني في تمويل المهنيين والحرفيين، وذلك بتمويل مشاريع ومتطلبات أصحاب المهن والحرف المختلفة بأسلوب المشاركة، هذه بالإضافة إلى ما يقدمه البنك من تمويل لهذه الفئة من المواطنين بأسلوب المرابحة.

٦ **صندوق التأمين التبادلي:** لقد قام البنك الإسلامي الأردني برعاية صندوق التأمين التبادلي لمبنى البنك، والذي تم استحداثه في عام ١٩٩٤م، بحيث يتضمن من خلاله جبر جزء من الضرر الذي يلحق بأحد المدينين لتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك.

٣.٤.٢.٢ **البنك العربي الإسلامي:**

تأسس البنك العربي الإسلامي كشركة مساهمة عامة بتاريخ ٣٠/٣/١٩٩٧م، في العاصمة الأردنية عمان، وهو مملوك بالكامل للبنك العربي، وبدأ البنك العربي الإسلامي بممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في الثاني عشر من شوال ١٤١٨ هجري الموافق التاسع من شباط ١٩٩٨ ميلادي تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وفي الأسواق العربية والإسلامية، وبلغ عدد موظفي البنك العربي الإسلامي (٣٦٤) موظفاً، في نهاية عام ٢٠٠٨م.

أهداف البنك العربي الإسلامي:

يسعى البنك العربي الإسلامي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. الإسهام في حركة التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية من خلال تقديم التمويل اللازم لها.
٢. العمل على تنمية وخدمة المجتمع المحلي.
٣. الدخول في شراكات فاعلة مع القطاعات الإنتاجية المختلفة.
٤. تحقيق أنشطة فاعلة في المجالات الخيرية والعلمية والثقافية والمهنية.

دور البنك العربي الإسلامي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية

يظهر دور البنك العربي الإسلامي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

٤ **التبرعات:** قام البنك العربي الإسلامي وكجزء من أهدافه العامة بالمساهمة في مجموعة متعددة من النشاطات في بعض المجالات الخيرية والعلمية والثقافية والمهنية، وذلك بتقديم تبرعات مادية لعدد من الجمعيات الخيرية ومؤسسات النفع العام، حيث قدم البنك التبرعات لنقابة المهندسين الأردنيين والاتحاد الأردني للتنس وجمعية حماية ضحايا العنف الأسري وصندوق الأمان لضمان مستقبل الأيتام.

٥ **البحث العلمي والتدريب المهني:** يتمثل دور البنك العربي الإسلامي في أنشطة البحث العلمي والتدريب المهني، من خلال نفقات مباشرة لتدريب موظفي البنك.

٦ **المؤتمرات والندوات:** يتمثل دور البنك العربي الإسلامي في الإسهام بالعديد من المؤتمرات والندوات والحملات، كالعمره على مدار العام، وحملة سارعوا الخيرية، وهي حملات تفاعلية مع المجتمع المحلي لبث روح الأمل والتكافل الأخوي بين أفراد المجتمع المحلي^(٣٩).

٣. الطريقة والإجراءات:

يتضمن هذا المبحث وصفاً لمنهجية ومجتمع الدراسة، فضلاً عن إجراءات الدراسة.

١.٣ منهجية الدراسة:

بعد تحديد مشكلة الدراسة، وهي الكشف عن واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية في الأردن، والاطلاع على الدراسات السابقة، ومراجعة العديد من المناهج البحثية، توصل الباحثون إلى أن المنهج الملائم للدراسة الحالية هو المنهج الوصفي، لمناسبته في الإجابة عن تساؤلات الدراسة، والذي أشار إليه عبيدات (١٩٩٣)، بأنه "يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويبين خصائصها، بينما التعبير الكمي يعطينا وصفاً رقمياً لمقدار الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى"^(٤٠).

٢.٣ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي في الأردن.

٣.٣ إجراءات تنفيذ الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء ما يأتي:

أولاً: الحصول على المعلومات عن البنوك الإسلامية، والمسؤولية الاجتماعية من خلال إجراء استطلاع الرأي مع عدد من موظفي البنك الإسلامي الأردني، وموظفي البنك العربي الإسلامي.

ثانياً: الحصول على معلومات باستقراء العديد من أدبيات الدراسة من خلال الاطلاع على الشبكة الإلكترونية وعدد من الكتب، وتدوينها، وتبويبها.

ثالثاً: تم أخذ المعلومات والبيانات الرقمية من التقارير السنوية من البنوك المعنية، للإفادة منها في إثراء واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية.

رابعاً: تم مناقشة تلك المعلومات حول واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية، والإجابة عن أسئلة الدراسة، وإجراء المقارنة، وتحديد موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، ومن ثم تم صياغة التوصيات في ضوء نتائج الدراسة.

٤. نتائج الدراسة ومناقشتها:

تضمن هذا المبحث واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وذلك استناداً على المعلومات المتاحة سواء من موظفي البنوك المعنية، أو من الشبكة الإلكترونية، فضلاً عن تضمنه لمناقشة هذا الواقع.

١.٤ واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية في الأردن:

أولاً: واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنك الإسلامي الأردني:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم الاطلاع على المعلومات الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني، واستخراجها وترتيبها، والجدول التالية تبين ذلك:

الجدول (٤) (١)

واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنك الإسلامي الأردني

محاوَر المسؤولية الاجتماعية	نهاية عام ٢٠٠٥م	نهاية عام ٢٠٠٦م	نهاية عام ٢٠٠٧م	نهاية عام ٢٠٠٨م	نهاية عام ٢٠٠٩م
المبلغ المدفوع بالدينار الأردني					
القرض الحسن	٦,٧ مليون	٧,٣ مليون	٨,٧ مليون	٢١,٨ مليون	١٣ مليون
التبرعات		١٦٢ ألف		٣٤٠ ألف	٢٧٠,١ ألف
تمويل الحرفيين				١,٧ مليون	١,٧٥ مليون
التأمين التبادلي		٣٣٢ ألف		٣٢٠ ألف	٣٧٤ ألف
الصندوق الأردني الهاشمي		١٠,٥٠٠ ألف		١٠٦,٣ ألف	٥٥,٦٦٩ ألف

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي^(٤١).

يلاحظ من خلال الجدول (٤) (١)، أن البنك الإسلامي الأردني مستمر في تحمل مسؤوليته الاجتماعية، من خلال أحد محاور المسؤولية الاجتماعية ألا وهو القرض الحسن، حيث أظهر الجدول التزام البنك بالإفصاح عن مسؤوليته الاجتماعية لمحور القرض الحسن، خلال خمس سنوات متتالية، حيث قام البنك بتقديم القروض الحسنة لغايات اجتماعية مبررة، كالتعليم والعلاج والزواج، و قد بلغت القروض التي منحها البنك خلال عام ٢٠٠٩، من الصندوق ومن الأموال التي خصصها لهذه الغاية حوالي ١٣ مليون دينار، مقابل ٢١,٨ في عام ٢٠٠٨.

وأظهر الجدول ذاته توازناً طبيعياً في زيادة حجم القرض الحسن في السنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، إذ كانت قيمة الزيادة ما يقارب المليون دينار في كل عام، وارتفعت قيمة القرض الحسن في عام ٢٠٠٨، بفارق ١٢ مليون تقريباً، ثم عادت للنزول في عام ٢٠٠٩، بفارق ٨ مليون دينار تقريباً.

يلاحظ من خلال الجدول (٤) (١)، أن البنك الإسلامي الأردني مستمر في تحمل مسؤوليته الاجتماعية من خلال محور التبرعات، حيث أظهر الجدول التزاماً أقل للبنك بالإفصاح عن مسؤوليته الاجتماعية لدى محور التبرعات، إذ لم يفصح البنك عن قيمة تبرعاته في عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٧، في حين أظهر الجدول قيمة تبرعات البنك في عام ٢٠٠٦، والتي بلغت ١٦٢ ألف دينار، وزع منها على لجان المساجد بما يعادل (٢١,٨) ألف دينار، وعلى جمعيات ومسابقات حفظ القرآن الكريم بما يعادل (٢٠,٢) ألف دينار، وكان نصيب عدد من الجمعيات والهيئات الخيرية ولجان الزكاة مبلغ (٧٧,٦) ألف دينار، وكذلك عدد من المؤتمرات العلمية والبرامج التعليمية والثقافية مبلغ (٤٢,٤) ألف دينار.

ويلاحظ من الجدول (٤) (١) أيضاً أن تبرعات البنك الإسلامي الأردني لعام ٢٠٠٨ بلغت (٤٣٠) ألف دينار، حيث وزعت على الجمعيات ذاتها في الأعوام السابقة، بالإضافة إلى صندوق الأمان لمستقبل الأيتام والذي كان نصيبه من التبرعات مبلغ ٢٩,٥٠٠ ألف دينار أردني، والصندوق الأردني الهاشمي، والذي حصل على ٥٥,٩٦٦ ألف دينار أردني.

ويلاحظ من خلال الجدول (٤) (١)، تدني نسبة الإفصاح عن محور تمويل الحرفيين، حيث أظهر الجدول قيمة تمويل الحرفيين لعام ٢٠٠٨، وعام ٢٠٠٩ فقط، إذ بلغ تمويل البنك الإسلامي الأردني لعام ٢٠٠٨ ١,٧ مليون دينار أردني قدمت لتمويل مشاريع ومتطلبات أصحاب المهن والحرف المختلفة بأسلوب المشاركة، وقد بلغ عدد تلك المشاريع التي تم تمويلها بهذا الأسلوب (٧٧) مشروعاً، وبلغ تمويل البنك لعام ٢٠٠٩ ١,٧٥ مليون دينار أردني، قدمت لتمويل (٧٩) مشروعاً.

ويلاحظ من الجدول (٤) (١)، أن البنك أفصح عن مسؤوليته الاجتماعية لدى محور صندوق التأمين التبادلي في عام ٢٠٠٦، إذ بلغت ٣٣٢ ألف دينار أردني، حيث بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عليها (٩٥) حالة، وخلال عام

٢٠٠٨، بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عليها (٩٨) حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها في ذلك العام حوالي (٣٢٠) ألف دينار أردني، في حين بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عليها في عام ٢٠٠٩ (١٠٣) حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها (٣٧٤) ألف دينار أردني.

وبلاحظ من الجدول (٤ ٢)، أن البنك أفصح عن مسؤوليته الاجتماعية لدى الصندوق الأردني الهاشمي لعام ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ففي عام ٢٠٠٦ قدم البنك الإسلامي الأردني تبرعاً للصندوق الأردني الهاشمي الأول مبلغ ٥٠٠ دينار، وللصندوق الثاني ١٠ آلاف دينار أردني، كما وقدم في عام ٢٠٠٨ لصندوق واحد منهما مبلغ ١٠٦,٣ ألف دينار أردني، في حين قدم في عام ٢٠٠٩ للصندوقين مبلغ ٥٥,٩٩٦ ألف دينار أردني.

ثانياً: واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنك العربي الإسلامي الدولي:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم الاطلاع على المعلومات الخاصة بالبنك العربي الإسلامي، واستخراجها وترتيبها، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول (٤ ٢)

واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنك العربي الإسلامي

محاور المسؤولية الاجتماعية	نهاية عام ٢٠٠٥م	نهاية عام ٢٠٠٦م	نهاية عام ٢٠٠٧م	نهاية عام ٢٠٠٨م	نهاية عام ٢٠٠٩م
المبلغ المدفوع بالدينار الأردني بالآلاف					
القرض الحسن	٤٥,٢٣٢	٢٦,٧٩٣		١٤١,٦٧٨	١٢٤,١٣٧
التبرعات				١٨,٦٤٠ ألف	٢٧,١١٣

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي^(٤٦).

يلاحظ من الجدول (٤ ٢)، أن البنك العربي الإسلامي أفصح عن مسؤوليته الاجتماعية لدى محور القرض الحسن، حيث بلغ القرض الحسن في عام ٢٠٠٥ (٤٥,٢٣٢) ألف دينار أردني، وتدننت قيمته في عام ٢٠٠٦، إذ بلغت (٢٦,٧٩٣) ألف دينار أردني، وفي عام ٢٠٠٧ لم يتم الإفصاح عن قيمة محور القرض الحسن، أما في عام ٢٠٠٨ فقد ارتفعت قيمة القرض الحسن عن الأعوام السابقة، حيث بلغت ١٤١,٦٧٨ ألف دينار أردني، ومن ثم تدننت القيمة في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت ١٢٤,١٣٧ ألف دينار أردني.

ومن الجدير بالذكر أن مجموع أموال صندوق القرض الحسن قد استخدمت على التعليم والعلاج والسلف الشخصية، وذلك خلال الأعوام: ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، و٢٠٠٨، و٢٠٠٩.

أما التبرعات فقد تم الحصول على إفصاح البنك عن عام ٢٠٠٨، وعام ٢٠٠٩ فقط، إذ بلغت قيمة تبرعات البنك في عام ٢٠٠٨ (١٨,٦٤٠) ألف دينار أردني، وبلغت القيمة في عام ٢٠٠٩ (٢٧,١١٣) ألف دينار أردني، حيث قدمت لمجموعة من الأنشطة في المجالات الخيرية كصندوق الأمان لضمان مستقبل الأيتام، ولجنة المساجد والمشاريع، ودعم المؤسسات العلمية ومجالس البحث العلمي، وجمعية المركز الإسلامي الخيرية، وصندوق الطالب المحتاج في جامعة اليرموك، وثمان أجهزة حاسوب لجامعة البلقاء التطبيقية، كما وقدمت دفعة لمشروع زواج أبناء المؤسسات.

٢.٤ مناقشة النتائج:

أشار الجدول (٤ ٢) إلى عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى البنك العربي الإسلامي في الأردن، والتي تبدو متواضعة، حيث أنه لم يفصح خلال تقاريره السنوية عن العديد من عناصر ومحاور المسؤولية الاجتماعية كتمويل

الحرفيين، وصندوق التمويل التبادلي، ومؤسسات الخدمات الاجتماعية، وتدريب الطلبة، وحماية البيئة، وقد أفصح عن القرض الحسن والتبرعات فقط.

وبالنسبة للقرض الحسن فقد ازدادت قيمته تدريجياً بازدياد عدد السنوات، حيث بلغت قيمته في عام ٢٠٠٥ (٤٥,٢٣٢) ألف دينار أردني، إلى أن بلغت قيمته في عام ٢٠٠٩ (١٢٩,١٣٧) ألف دينار أردني، وأشار البنك من خلال تقاريره السنوية لتلك الأعوام أنه استخدم أموال صندوق القرض الحسن على التعليم والعلاج والسلف الشخصية، أما بالنسبة للتبرعات فقد كان إفصاح البنك عنها ضعيفاً، إذ اكتفى البنك بالإفصاح عن التبرعات في عام ٢٠٠٨، حيث بلغت (١٨,٦٤٠) ألف دينار أردني، وبلغت في عام ٢٠٠٩ (٢٧,١١٣)، وأشار البنك من خلال تقاريره السنوية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، بأنه تبرع لعدد من الجمعيات الخيرية ومؤسسات النفع العام، وقد أفصح البنك في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٨ عن الجهات التي تم التبرع لها وهي : نقابة المهندسين الأردنيين، والاتحاد الأردني للتنس، وجمعية حماية ضحايا العنف، وصندوق الأمان لضمان مستقبل الأيتام، وفي عام ٢٠٠٩ ازدادت قيمة التبرعات بزيادة المنتفعين منها كصندوق الطالب المحتاج، ولجنة الفتيان الأيتام وثمان أجهزة حاسوب لجامعة البلقاء التطبيقية، ولمشروع زواج أبناء المؤسسات التابع لوزارة التنمية الاجتماعية وجمعية المركز الإسلامي الخيرية، وصندوق الطالب المحتاج التابع لجامعة اليرموك، حيث بلغت قيمة التبرعات (٢٧,١١٣) ألف دينار أردني.

واستناداً على ما ذكر سابقاً ومن خلال البحث في تقارير البنك العربي الإسلامي عن بقية محاور المسؤولية الاجتماعية لدى البنك العربي الإسلامي كالقرض الحسن، وصندوق التأمين التبادلي، ومؤسسات الخدمات الاجتماعية، وتدريب الطلبة، وحماية البيئة، لم يجد الباحثون ما يشير إلى ذلك، مما يظهر تندي مستوى واقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنك العربي الإسلامي.

كما ويلاحظ من الجداول التابعة للبنك الإسلامي الأردني أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى البنك الإسلامي الأردني يعتبر أقل تواضعاً، حيث أنه أفصح من خلال تقاريره السنوية عن العديد من عناصر ومحاور المسؤولية الاجتماعية كالقرض الحسن، وتمويل الحرفيين، وصندوق التمويل التبادلي، إذ بلغت قيمة القرض الحسن ٢١,٨ مليون دينار أردني في عام ٢٠٠٨، في حين قلت قيمة القرض الحسن في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت ١٣ مليون دينار أردني، ولعل السبب يعزى إلى الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم إذ بدأ الاقتصاد العالمي ينهار في أواخر عام ٢٠٠٨، مما أثر ذلك سلباً على اقتصاد الدول النامية ومنها الأردن، ومن ثمّ أثر سلباً على البنوك التجارية والإسلامية بنسب متفاوتة.

ولعل ما ذكر سابقاً، يفسر ما جاء به جدول (٤ - ١)، عن قيمة محور التبرعات، فقد بلغت في عام ٢٠٠٨ (٣٤٠) ألف دينار أردني، في حين تدنت القيمة في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت (٢٧٠,١) ألف دينار أردني.

ويلاحظ أن هذا لم يحدث لمحوري تمويل الحرف والتأمين التبادلي، إذ كانت قيمة تمويل الحرف تزداد عاماً بعد عام، وكذلك بالنسبة لصندوق التأمين التبادلي، خاصة في العامين ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ على التوالي، ولعل السبب يرجع الى أن البنك يقدم التمويل لمشاريع ومتطلبات أصحاب المهن والحرف المختلفة بأسلوب المشاركة، كي يضمن الاستفادة المادية من هذه المشاركة، وكذلك بالنسبة لصندوق التأمين التبادلي، فقد تدنت قيمته في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨، ويمكن أن يعزى السبب إلى رؤية البنك المادية في عدم رغبته في الخسارة، حتى وإن انطوت فكرة المحور على المسؤولية الاجتماعية.

وعليه فإن البنك الإسلامي الأردني لم يفصح عن مسؤوليته الاجتماعية تجاه بعض المحاور كمؤسسات الخدمات الاجتماعية وتدريب الطلبة وحماية البيئة، باستثناء بعض الإجراءات للمشاركة في حماية البيئة، منها: منع التخزين داخل

مباني البنك، وعدم تمويل منتجات التبغ والسجائر، وتخفيض استخدام الورق بالاعتماد على البريد الإلكتروني، وعدم تمويل السيارات العتيقة بسبب تأثيرها على البيئة.

وفي محاولة استقراراً شاملة للجداول كافة، يلاحظ عدم إفصاح البنوك عن مسؤوليتها الاجتماعية لدى المحاور جميعها في عام ٢٠٠٧، بالرغم من وجود إفصاح لمسؤوليتها الاجتماعية قبل وبعد عام ٢٠٠٧، ولعل السبب يعود إلى الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الوطني في ظل التطورات التي شهدتها أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى في الأسواق العالمية، والتي أدت إلى ارتفاع حجم الفاتورة النفطية وقيمة المستوردات من السلع الأساسية.

وفي محاولة استقراراً أخرى للجداول، يلاحظ أن مستوى قيمة المسؤولية الاجتماعية لعام ٢٠٠٨ مرتفعة عن العام الذي يليه ٢٠٠٩، فمثلاً بلغت قيمة القرض الحسن في الجدول (٤) ٢١,٨ مليون دينار أردني في عام ٢٠٠٨، في حين بلغت ١٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٩، ويمكن أن يعزى سبب ذلك إلى أن عام ٢٠٠٨ شهد نقلة نوعية من حيث تطبيق تكنولوجيا المعلومات، وتحديث البيئة التحتية، حيث تم تطبيق النظام البنكي الجديد الذي أدى إلى رفع مستوى ونوعية الخدمات المقدمة، وإدخال خدمات إلكترونية جديدة للعملاء، إضافة إلى تمكين البنوك من تطبيق معايير حديثة في هندسة العمليات المصرفية، مما مكن البنوك من المنافسة والانطلاق، وبرزت على ذلك تمكين البنوك من المساهمة بشكل أفضل في المسؤولية الاجتماعية عن طريق تقديم الدعم لمختلف الأنشطة، والمبادرات الاجتماعية والفعاليات الإنسانية، بهدف تمكين المجتمعات المحلية وتحسين مستوى معيشتها.

واستناداً على واقع ونتائج هذه الدراسة فقد اتفقت نتائجها مع نتائج دراسة فنير (٢٠٠٩) والتي أظهرت نتائجها تدني دور البنوك الإسلامية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، كما واتفقت مع نتائج دراسة شاهين (٢٠٠٨)، والتي أظهرت نتائجها بأن البنوك الإسلامية تركت آثاراً اجتماعية متواضعة لأنشطتها التنموية، في حين اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة خاطر (٢٠١٠)، والتي أشارت إلى عدم التزام المؤسسات الإسلامية في نشر وإعلان بيانات عن مستوى مسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي، ومن ثم تدني مستوى المسؤولية الاجتماعية لديها.

واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة أبو الحسن Abul- Hassan (٢٠١٠)، والتي أظهرت نتائجها بأن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات لم تعد تشكل مصدر قلق، ويمكن أن يعزى سبب الاختلاف إلى إختلاف المنطقة الجغرافية، حيث أجريت الدراسة السابقة في أندونيسيا، بينما أجريت الدراسة الحالية في الأردن، ويمكن أن يعزى أيضاً إلى الاختلاف في طبيعة العينة إذ اشتملت عينة الدراسة السابقة على الشركات الإسلامية، في حين اشتملت عينة الدراسة الحالية على البنوك الإسلامية.

واختلفت نتائج الدراسة الحالية أيضاً مع نتائج دراسة دوسوكي ودار Dusuki & Dar (٢٠٠٤)، والتي أشارت إلى ارتفاع مستوى تحقيق البنوك للمسؤولية الاجتماعية ولعل السبب يعزى إلى الاختلاف في المنطقة الجغرافية، حيث أجريت الدراسة السابقة في ماليزيا، في حين أجريت الدراسة الحالية في الأردن.

تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع البنوك الإسلامية ومدى تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية، كدراسة النحوي (٢٠٠٨) في إفريقيا، ودراسة أبو الحسن Abul- Hassan (٢٠١٠) في أندونيسيا ودراسة خاطر Al-Khater (٢٠١٠)، في قطر، في حين تناول البعض الآخر موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية، وتصورات الموظفين حولها كدراسة فنير (٢٠٠٩) في ليبيا، ودراسة دوسوكي ودار Dusuki & Dar (٢٠٠٤)، في ماليزيا.

ومن هذا المنطلق فقد هدفت بعض الدراسات إلى الكشف عن دور المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية، وبهذا اتفقت الدراسة الحالية مع أهداف دراسة النحوي (٢٠٠٨)، ودراسة عبد الله (٢٠٠٧) ودراسة شاهين (٢٠٠٨) ودراسة أبو الحسن Abul- Hassan (٢٠١٠).

واتفقت نتائج دراسات كل من شاهين (٢٠٠٨)، وعبد الله (٢٠٠٧)، و النحوي (٢٠٠٨)، والتي أظهرت نتائجها دوراً متواضعاً (متوسطاً) للبنوك الإسلامية في تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية.

واختلفت نتائج هذه الدراسات مع نتائج دراسة أبو الحسن Abul- Hassan (٢٠١٠) التي أظهرت نتائجها مستوى فوق المتوسط فيما يتعلق بالكشف عن المسؤولية الاجتماعية، كما أن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات لم تكن مصدر قلق كبير لمعظم البنوك الإسلامية، ودراسة دوسوكي ودار Dusuki & Dar (٢٠٠٤)، والتي أشارت إلى ارتفاع مستوى تحقيق البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية، ولعل سبب الاختلاف يعود إلى الاختلاف في المنطقة الجغرافية حيث أجريت كل من الدراستين الأخيرتين في أندونيسيا وماليزيا، في حين أجريت دراسة شاهين (٢٠٠٨) في الأردن، وأجريت دراسة عبد الله (٢٠٠٧) في اليمن.

وبالرغم من وجود تباين بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، إلا أن هناك علاقة غير مباشرة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تتمثل في تناولها لموضوع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية. ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية، والحاجة إليها لاستكمال الجهود البحثية التي تمت على هذا الصعيد، و الاستفادة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية في إثراء الإطار النظري، حيث جاءت هذه الدراسة مكتملة للدراسات السابقة في تناولها لواقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية.

٣.٤ التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة والتي تمثلت بواقع المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية في الأردن فإننا نوصي بما يأتي:

أولاً: نظراً لأن القرض الحسن يعتبر علاجاً ناجحاً لكثير من المشاكل الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر ومساعدة المحتاجين وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيجاد بيئة عادلة يقل فيها الاحتكار، وتضيق فيها الهوة بين الميسورين والمعسرين، كما أنه أصبح ضرورياً للحفاظ على الاستقرار المالي للجميع، وليس مجرد وسيلة للدعم والإغاثة، فلا بد من تفعيل القرض الحسن، وذلك بأن تكون الجمعيات الخيرية هي المقترض من أصحاب المال، وإن تضمن السداد على أن تستثمر المال ثم تتصدق بريعه أو إقرضه للمحتاجين، أما البنوك فيإمكانها أن تضرب بسهم في تعزيز هذه الآلية من خلال تقديم تسهيلات قصيرة الأجل للجمعيات الخيرية، ويتولى صندوق الفقر ضمان هذه القروض، حيث أن تطبيق هذه الآلية يقلل حجم المديونية ويعزز الطلب والتوظيف الذي يقود للنمو والرخاء الاقتصادي.

ثانياً: ضرورة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل البنوك الإسلامية لما لها من أهمية كبرى في التعرف على واقع ومستوى المسؤولية الاجتماعية، كما أن عملية الإفصاح تسهم في خلق التنافس بين البنوك المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة الإفادة والنفعة للعديد من فئات المجتمع.

ثالثاً: العمل على تفعيل محور حماية البيئة من قبل البنوك الإسلامية، لما له من أهمية ومردود كبير على أفراد المجتمع المحلي.

رابعاً: إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وبخاصة على العاملين في تلك المصارف.

الهوامش:

(١) حسين كامل فهمي. أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، جدة: المعهد الإسلامي

- للبحوث والتدريب و النشر (٢٠٠٦).
- (٢) فتحي الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقيده ونظرية التعسف في أستعمال الحق، مطبعة جامعة دمشق - دمشق (١٩٦٧).
- (٣) المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية: النشرة الدورية سبتمبر ٢٠٠٩م.
- (٤) مي عصام الطاهر. الممارسات الاجتماعية للبنوك الإسلامية، (٢٠٠٩) الشبكة الإلكترونية، متوفر: www.alghad.com/index.php/rss/email.php?news
- (٥) محمد بو جلال. البنوك الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها، المنصورة: دار الوفاء للنشر والتوزيع. (٢٠٠٥).
- (٦) عماد محمد حسين فنير. أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القرارات، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس : ليبيا. (٢٠٠٩).
- (٧) الهادي بن محمد المختار النحوي. البنوك الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية (٢٠٠٩)، الشبكة الإلكترونية، متوفر: www.badlah.com/pagesview.php?key=1429
- (٨) لونا محمد عزمي شاهين. تدقيق عمليات المراجعة (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية)، جامعة البلقاء التطبيقية: السلط، الأردن. (٢٠٠٨).
- (٩) خالد محمد قائد عبد الله. " أحكام الصرف دراسة تطبيقية في البنوك الإسلامية ومؤسسات الصرافة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإيمان : صنعاء، اليمن. (٢٠٠٧).
- (10) Al-Khater, Khalid& Naser, Kamal (2003). "Users' perceptions of corporate social responsibility and accountability: evidence from an emerging economy", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 18 Iss: 6/7, pp.538 – 548.
- (11) Abul- Hassan, Sofyan Syafri Harahap (2010). "Exploring corporate social responsibility disclosure: the case of Islamic banks", *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 3 Iss: 3, pp.203 – 227.
- (12) Dusuki, Asyraf Wajdi and Dar, Humayon (2004). "Stakeholders' Perceptions of Corporate Social Responsibility of Islamic Banks: Evidence from Malaysian Economy", International Islamic University Malaysia, Malaysia.
- (١٣) مجيد جاسم الشرع. المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، عمان : دار وائل للنشر. (٢٠٠٢).
- (١٤) حسن يوسف داوود. المصرف الإسلامي للاستثمار- نموذج مقترح، القاهرة: دار النشر للجامعات. (٢٠٠٥).
- (١٥) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي للنشر. (١٩٩٦).
- (١٦) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، المرجع السابق.
- (١٧) مي عصام الطاهر. الممارسات الاجتماعية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره.
- (١٨) عبد المؤمن شجاع الدين. المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون، جامعة صنعاء: صنعاء، اليمن. (٢٠٠٨).
- (١٩) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره.
- (٢٠) عماد محمد حسين فنير. أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القرارات، مرجع سابق ذكره.
- (٢١) عبد المؤمن شجاع الدين. المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون، مرجع سابق ذكره.
- (٢٢) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره.
- (٢٣) عائشة الشراوي. البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي للنشر. (٢٠٠٠).
- (٢٤) حسن سالم العماري. المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، المؤتمر الخامس: مستجدات العمل المصرفي في ضوء التجارب العربية والعالمية/ مجموعة دلة البركة، دمشق: ٤ ٣ تموز. (٢٠٠٥).

- (٢٥) محمد بو جلال. البنوك الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها، مرجع سابق ذكره.
- (٢٦) حسن سالم العماري. المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مرجع سابق ذكره.
- (٢٧) محمد صلاح محمد الصاوي. مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام، المنصورة: دار المجتمع ودار الوفاء للنشر والتوزيع. (١٩٩٠).
- (٢٨) محمود حسن صوان. أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. (٢٠٠١).
- (٢٩) فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمن الدوري. إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. (٢٠٠٠).
- (٣٠) تامر البكري. إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، المجلة العربية للإدارة. (٢٠٠١).
- (٣١) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره.
- (٣٢) حسن سالم العماري. المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مرجع سابق ذكره.
- (٣٣) فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمن الدوري. إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، مرجع سابق ذكره.
- (٣٤) مي عصام الطاهر. الممارسات الاجتماعية للبنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره.
- (٣٥) عماد محمد حسين فنير. أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القرارات، مرجع سابق ذكره.
- (٣٦) خالد مصطفى قاسم. إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع. (٢٠٠٧).
- (٣٧) علاء الدين زعتري. المسؤولية الاجتماعية للشركات، (٢٠٠٨) الشبكة الإلكترونية، متوفر: www.alzatari.net/research/982.html
- (٣٨) مي الطاهر، خارطة المسؤولية الاجتماعية للبنوك الأردنية، مركز بصر لدراسات المجتمع المدني، عمان الأردن. (٢٠١١).
- (٣٩) البنك العربي الإسلامي (٢٠١٠). نبذة عن البنك، الشبكة الإلكترونية، متوفر: www.iiabank.com.jo/Default.aspx?tabid=54
- (٤٠) ذوقان عبيدات. البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع. (١٩٩٣).
- (٤١) البنك الإسلامي الأردني. التقرير السنوي، عمان : الأردن. (٢٠٠٩).
- (٤٢) البنك العربي الإسلامي (٢٠١٠). نبذة عن البنك، مرجع سابق ذكره.